

الرأي العام غير موجود

لـ: بيار بورديو

ترجمة: رضوان بوجمعة.

أود في بداية هذا العرض أن أوضح و أدقق ما أريد قوله، إنني لا أهدف من خلال مداخلتي إلى التنديد وبشكل ميكانيكي وباستسهال عمليات سبر الآراء، لكنني أسعى للقيام بتحليل معمق وجدي لاستخدامات ووظائف هذه العمليات. وهو الأمر الذي يفترض التساؤل الأول عن المسلمات الثلاث التي تتضمنها عمليات سبر الآراء.

يفترض كل تحقيق لسبر الآراء، على أن كل الناس بإمكانهم أن يكون لهم رأي، أو بمعنى آخر؛ أن إنتاج رأي ما، هو أمر في متناول الجميع. و حتى وإن كان موقفي هذا، قد يحرك شعورا ديمقراطيا ساذجا، فإنني أرفض هذه المسلمة الأولى.

المسلمة الثانية: تفترض هذه العمليات أن كل الآراء تتساوى، ولها القيمة نفسها، يمكننا نفي ذلك، من منطلق أن مجرد تراكم مجموعة من الآراء التي لا تمتلك القوة الفعلية نفسها، تنتج آراء مصطنعة خالية من أي معنى.

المسلمة الثالثة: يعتبر مجرد طرح السؤال ذاته على جميع الناس، تأسيسا لافتراض وجود إجماع حول المشاكل الموجودة، بمعنى آخر الإقرار بوجود اتفاق حول الأسئلة التي تستحق الطرح.

تتضمن المسلمات الثلاث حتما كما يظهر لي مجموعة من الاختلالات والتفاوت، والتي تلاحظ حتى وإن اجتمعت كل شروط الصرامة المنهجية في جمع و تحليل المعطيات. غالبا ما تنتقد عمليات سبر الآراء من الجانب التقني، من ذلك، ما تعلق بمسألة تمثيلية العينات.

أعتقد أنه في ظل الوسائل المستخدمة حالياً من قبل معاهد سبر الآراء، فإن هذا الاعتراض غير مؤسس.

كما تنتقد هذه العمليات، على أساس أنها تطرح أسئلة متحيزة، أي صياغة الأسئلة بشكل متحيز، وهذا الأمر أكثر من حقيقي، خاصة وأن الإجابة عن السؤال تأتي متضمنة في الشكل الذي يتم به طرح السؤال.

وهكذا، وعلى سبيل المثال، ومع تخطي القاعدة الأساسية لبناء استمارة استبيان، التي تفرض إعطاء كل الحظوظ الممكنة، ولكل الأجوبة الممكنة كذلك، فإنه يتم إغفال خيارات أجوبة و أسئلة ممكنة في الأسئلة أو في الأجوبة المقترحة. أو يتم اقتراح الخيارات نفسها عدة مرات بصياغات متعددة.

هناك أشكال متعددة من الانحياز من هذا الصنف، ومن المهم جداً التساؤل حول الظروف الاجتماعية لظهور هذا النوع من الانحرافات. في غالب الأحيان تكون لهذه الانحرافات علاقة بالظروف التي يعمل فيها الناس، الذين يقومون بإنتاج هذه الاستبيانات، ولكن كثيراً ما تكون الإشكاليات التي تنتجها معاهد سبر الآراء متعلقة بطلبات من نوع محدد.

ومن ذلك مثلاً، ما قمنا به من تحليل لتحقيق وطني كبير حول آراء الفرنسيين فيما يتعلق بالمنظومة التعليمية، وسجلنا في أرشيف بعض مكاتب الدراسات، كل الأسئلة المتعلقة بالتعليم. وهو ما سمح لنا بالإطلاع على أكثر من مائتي سؤال متعلق بالتعليم، تم طرحها منذ ماي 1968، مقابل أقل من عشرين سؤالاً تم طرحها بين 1960 و 1968. وهو ما يعني أن الإشكاليات التي تفرض على بعض المؤسسات، ترتبط وبشكل عميق بسيطرة نوع من الطلب الاجتماعي. ففضية التعليم على سبيل المثال لا يمكن أن تطرح من قبل معهد لسبر الآراء، إلا إذا ما أصبحت مشكلاً سياسياً.

ولذلك نرى مباشرة الفارق الذي يفصل هذه المؤسسات مع مراكز البحث، التي حتى وإن كانت لا تولد إشكالاتها في سماء صافية، فإنها تؤسسها مع مسافة أكبر عن الطلب الاجتماعي في شكله المباشر و الآني.

مكننا التحليل الإحصائي الموجز للأسئلة المطروحة من نظرة، مفادها أن الأغلبية المطلقة لهذه الأسئلة كانت على علاقة مباشرة بالانشغالات السياسية لـ"رجال السياسة". إذا ما تسلينا هذا المساء باللعب بالأوراق الصغيرة، وإذا ما طلبت منكم أن تكتبوا الأسئلة الخمسة التي تعتقدون أنها الأكثر أهمية في مجال التعليم، فإننا و بالتأكيد سنحصل على قائمة، مختلفة كثيرا عن تلك التي نقوم برصدها من خلال الأسئلة المطروحة في تحقيقات سبر الآراء.

تم طرح السؤال التالي عدة مرات: "هل يمكن إدخال السياسة في مؤسسات التعليم الثانوي؟"، في حين أن السؤال: "هل يجب تعديل البرامج؟" أو: "هل يجب تعديل نظام توصيل المضامين؟"، لم تطرح إلا نادرا. وهو الأمر نفسه بالنسبة لهذا السؤال: "هل يجب رسكلة الأساتذة؟". والكثير من الأسئلة المهمة جدا، في أفق آخر على الأقل.

ترتبط الإشكاليات المقترحة من قبل معاهد سبر الآراء بالمصالح السياسية، وهو ما يوجه وبشكل قوي دلالة الأجوبة، والدلالة التي تعطى لها عند نشر الأجوبة في آن واحد. تعتبر عمليات سبر الآراء في الوقت الحالي أداة للعمل السياسي، ووظيفتها الأساسية ربما في الوقت الحالي تتمثل ربما في فرض الوهم بوجود رأي عام، يجمل بشكل خالص مختلف آراء الأفراد، كما تسعى هذه العمليات لفرض فكرة ما يشبه معدل الآراء أو معدل الرأي.

إن "الرأي العام" الذي يظهر على واجهات الصحف في شكل نسب مئوية (60 بالمائة من الفرنسيين يؤيدون كذا وكذا....)، هذا الرأي العام هو فقاعة مصطنعة، حيث أن وظيفتها الأساسية التستر بحالة الرأي العام في زمن معين، على أنه نظام قوى وتوترات، وبأنه لا يوجد ما هو ملائم أكثر، عن توجهات الرأي العام من هذه النسب المئوية.

نعلم أن كل ممارسة للقوة، يترافق معها خطاب يهدف إلى إعطاء شرعية لقوة من يمارسها، بل ويمكننا حتى الإقرار بأنه من خصوصية كل ميزان قوى مهما كان، هو أن لا تكون له كل قوته، إلا في حال ما إذا ظهر وبرز بذلك الشكل، باختصار، وحتى نتكلم ببساطة، فالرجل السياسي هو ذلك الذي يقول: "إن الله معنا"، ومرادف: "إن الله معنا" اليوم

هو: "الرأي العام معنا". هذا هو التأثير الأساسي لتحقيق سبر الآراء: تركيب فكرة مفادها أنه يوجد رأي عام مجمع عليه، الهدف إذن، إعطاء شرعية لسياسة ما، وتدعيم موازين القوى التي تشكلها أو تمكنها من أن تصبح ممكنة.

وما دمت قد قلت في البداية ما كنت أود قوله في النهاية، فإنني سأحاول الإشارة وبسرعة إلى مختلف العمليات التي يتم من خلالها إنتاج أثر الإجماع هذا.

العملية الأولى، ونقطة بدايتها، المسلمة التي مفادها، أن كل الناس يجب أن يكون لهم رأي، ولذلك فهذه العملية تقوم على تجاهل "الممتنعين عن الإجابة". فعلى سبيل المثال، تطلبون من الناس: "هل أنتم مؤيدون لحكومة بومبيدو؟"، تسجلون 30 بالمائة من الممتنعين عن الإجابة، 20 بالمائة من المجيبين بـ "نعم"، و 50 بالمائة بـ "لا"، تستطيعون القول: نسب الناس الراضين أكثر من المؤيدين، ولكن هناك هذه البقية من 30 بالمائة. يمكنكم إعادة حساب نسب المؤيدين والراضين، بإقصاء الممتنعين عن الإجابة. هذا الاختيار البسيط هو عملية نظرية لها أهميتها الخارقة، والذي أود أن أفكر فيها معكم.

إقصاء الممتنعين عن الإجابة، هو القيام بالشيء نفسه في الانتخابات، حيث يكون هناك أوراق ملغاة، وأوراق بيضاء: إنها عملية لإخضاع تحقيق سبر الآراء لفلسفة تضمينية للتحقيق الانتخابي.

إذا ما رأينا عن قرب، نلاحظ أن نسب الممتنعين عن الإجابة، أكثر ارتفاعا عند النساء، أكثر مما هو عليه عند الرجال، والفارق بين النساء والرجال مرتفع إلى درجة أكبر من المشاكل المطروحة، والتي هي مشاكل سياسية خالصة.

الملاحظة الأخرى: كلما كان السؤال متعلقا بمشاكل المعرفة، والعلم، كلما زاد الفارق اتساعا بين الممتنعين عن الإجابة من بين أكثر المتعلمين، ومن بين الأقل تعليما. وعلى العكس من ذلك، عندما تتعلق الأسئلة بمشاكل الأخلاقيات، فإن متغيرات الممتنعين عن الإجابة حسب المستوى التعليمي تصبح ضعيفة، (مثال عن ذلك: "هل يجب أن نكون صارمين مع الأطفال؟").

ملاحظة أخرى: كلما كان السؤال يطرح مشاكل لنزاعات، أو يحمل عقدا من التناقضات (كالسؤال مثلا عن تشيكوسلوفاكيا بالنسبة للناس الذين ينتخبون لصالح الشيوعيين)، كلما كان السؤال مولدا للتوترات لدى فئة محددة، وكلما كان الممتعون عن التصويت كثيرين لدى هذه الفئة.

وبناء على هذا، فإن التحليل الإحصائي البسيط للممتنعين عن الإجابة، يعطينا معلومة عما يعنيه السؤال، وعن هذه الفئة كذلك، لأنها محددة من خلال الاحتمال المقرون بكونها تملك رأيا، ومن خلال الاحتمال المرتبط بملكية رأي مؤيد أو معارض.

يظهر التحليل العلمي لعمليات سبر الآراء، بأنه لا توجد فعليا مشاكل جامعة وموحدة، لا يوجد أي سؤال لا يمكن إعادة تأويله بناء على مصالح الناس الذين يطرح عليهم، ولهذا فإن التصور الدقيق يتمثل في التساؤل حول طبيعة السؤال، الذي تظن مختلف الفئات المجيبة أنها أجابت عنه.

من بين أهم التأثيرات وأكثرها ضررا لعمليات سبر الآراء، تتمثل بشكل دقيق في وضع الناس موضع المجيبين عن أسئلة لم تطرح أصلا، وكمثال على ذلك، الأسئلة التي تدور حول مشاكل الأخلاق، كالأسئلة المتعلقة بصرامة الأولياء، العلاقات بين الأساتذة والتلاميذ... إلخ، مشاكل ينظر إليها على أنها ذات طبيعة أخلاقية، نظرة تبرز كثيرا كلما نزلنا في السلم الاجتماعي، في حين تراها الفئات العليا أنها مشاكل سياسية: وواحدة إذن من تأثيرات تحقيقات السبر؛ هو تحويل الإجابات الأخلاقية إلى إجابات سياسية، بسبب التأثير البسيط لقلب الإشكالية.

إذن، يوجد عدة أسس يتم من خلالها توليد إجابة ما، هناك أولا ما يمكن تسميته بـ "الكفاءة السياسية"، بالرجوع إلى تعريف اعتباطي وشرعي في الوقت ذاته، بمعنى تعريف مسيطر ومتباين كما شأن السياسة.

هذه الكفاءة السياسية ليست شائعة عالميا، لكنها متغيرة تماما مثل المستوى التعليمي، بتعبير آخر، احتمال وجود رأي حول كل الأسئلة المطروحة، يفترض وجود معرفة سياسية، وهو ما يمكن مقارنته باحتمال الذهاب إلى المتحف.

نلاحظ وجود فروق هائلة: فهناك، حيث طالب ما ملتزم في حركة يسارية يدرك خمسة عشر تقسيم لليسار، لكن بالنسبة لإطار متوسط، الأمر ليس كذلك إطلاقاً. ففي المستوى السياسي (اليسار المتطرف، اليسار، الوسط، وسط اليمين، اليمين، اليمين المتطرف... إلخ) حيث تستخدمها تحقيقات "علم السياسة" كمسلمات، تستخدم بعض الفئات الاجتماعية بشدة ركناً صغيراً لليسار المتطرف، الفئات الأخرى تستعمل الوسط فقط، وفئات أخرى تستخدم كل ما هو موجود في سلم الإجابات. والخلاصة أن الانتخابات هي إدماج وتجميع لفضاءات مختلفة كلية: نجمع أناساً يقيسون بالسنتيمترات بأناس آخرين يقيسون بالكيلومترات، وأكثر من هذا، نجمع بين أناس ينقطن من 0 إلى 20، مع أناس ينقطن بين 9 و 11. تقاس الكفاءة من بين ما تقاس عليه، على أساس درجة دقة الإدراك (وهو الأمر نفسه بالنسبة لعلم الجمال، فالبعض يمكنه أن يفرق بين خمسة أو ستة أشكال متتالية لرسم واحد فقط).

يمكن لهذه المقارنة أن توسع أكثر، ففيما يتعلق بالإدراك الجمالي، هناك شرط مباح: يجب أن يفكر الناس بأن العمل الفني هو عمل فني، ثم وبعد أن يتم إدراكه كعمل فني، لا بد أن يكون لديهم فئات من الإدراكات التي تمكنهم من بنائه، وهيكلته... إلخ، لنفترض وجود سؤال تمت صياغته بهذا الشكل: "هل أنتم مع نظام تربوي قائم على الأوامر، أم أنتم مع نظام تربوي غير قائم على الأوامر؟"، بالنسبة للبعض، يمكن اعتبار السؤال كتركيبة سياسية، من منطلق تمثيلات العلاقات بين الأولياء والأبناء، كتمثيلات مندمجة في نظرة ممنهجة داخل المجتمع، في حين أنه بالنسبة للبعض الآخر، فهو سؤال أخلاقي محض.

لذلك، فإن استمارة الاستبيان التي قمنا بصياغتها، والتي من خلالها نطلب من الناس، إذا كان من السياسة أم لا القيام بالإضراب؟ و هل من السياسة أم لا ملكية شعر طويل؟ وهل من السياسة أم لا المشاركة في مهرجان البوب... إلخ، فهذه الأسئلة ستكشف عن اختلافات كبيرة بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

إن الشرط الأساسي للإجابة بشكل ملائم عن سؤال سياسي، هو إذن أن تكون قادراً على تركيبه وإدراكه على أنه سؤال سياسي، وأن تكون قادراً على أن ترسم له فئات سياسية محضة، تكون ملائمة بشكل أو بآخر... إلخ. هذه هي إذن الشروط النوعية لإنتاج الآراء،

الشروط التي تفترض تحقيقات سبر الآراء أنها متوفرة عالمياً، وبشكل متماثل، بناء على الافتراض الأول، الذي ينص على أن كل الناس يمكنهم أن ينتجوا رأياً.

الأساس الثاني الذي من خلاله يمكن للناس أن ينتجوا من خلاله رأياً، هو ما أسميه بـ"روح الطبقة"، (حتى لا أقول "أخلاق الطبقة")، بمعنى منظومة القيم الضمنية، والتي يكون الناس قد استنبطوها منذ الطفولة، ومن خلال هذه المنظومة يولدون أجوبة لمشاكل مختلفة كلية.

إن الآراء التي من الممكن أن يتبادلها الناس وهم يخرجون من مشاهدة مقابلة في كرة القدم بين فريقين روبي؛ وفالانسيان، هي آراء يعود جزء كبير من اتساقها ومن منطقها، إلى روح الطبقة. فالعديد من الأجوبة التي يتم اعتبارها كإجابات سياسية، ليست في الواقع إلا أجوبة تم إنتاجها من روح الطبقة، وفي الوقت نفسه يمكن أن تلبس دلالة مختلفة تماماً، عندما يتم تأويلها في الساحة السياسية.

وهنا من الواجب علي أن أعود إلى مرجعية التقليد السوسيولوجي، المنتشر كثيراً لدى بعض علماء علم الاجتماع السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، والذين يتحدثون بشيوع إيديولوجية محافظة، وعن تسلط الطبقات الشعبية. هذه الأطروحات مؤسسة على المقارنة الدولية لتحقيقات سبر الآراء أو مقارنة دولية للانتخابات، وهي المقارنة التي تسعى لتوضيح فكرة مفادها؛ أنه كلما سألنا الطبقات الشعبية في أي بلد كان، حول المشاكل المتعلقة بعلاقات السلطة، والحرية الفردية، وحرية الصحافة...إلخ، فإن هذه الطبقات تقدم إجابات أكثر "تسلطية" من الطبقات الأخرى، ويتم استخلاص عام مفاده؛ أنه يوجد نزاع بين القيم الديمقراطية (عند الكاتب الذي أفكر فيه وهو ليبتز، يتعلق الأمر بالقيم الديمقراطية الأمريكية) والقيم التي استنبطتها الطبقات الشعبية، قيم ذات طبيعة تسلطية وقمعية.

من هذا؛ نستنتج نوعاً من النظرة الأخرى: لنرفع مستوى المعيشة، لنرفع المستوى التعليمي، وبما أن الميل إلى القمع، وإلى التسلط...إلخ، مرتبطة بالدخل المتواضع، وبالمستويات التعليمية المحدودة...إلخ، فإننا ننتج مواطنين صالحين للديمقراطية الأمريكية. وحسب اعتقادي؛ فإن الإشكال الأساسي، يتمثل في دلالة الأجوبة الخاصة ببعض الأسئلة.

لنتصور مجموعة من الأسئلة من هذا النوع: هل أنتم مع مبدأ المساواة بين الجنسين؟ هل أنتم مع الحرية الجنسية للأزواج؟ هل أنتم مع منظومة تربية غير قمعية؟ هل أنتم مع المجتمع الجديد؟...إلخ.

لنفترض مجموعة أخرى من الأسئلة من نوع: هل يجب على الأساتذة القيام بإضرابات عندما تكون حالتهم مهددة؟ هل يجب على الأساتذة التضامن مع الموظفين الآخرين في مراحل النزاع الاجتماعي؟...إلخ.

تعطي هذه الأسئلة في المجموعة الأولى والثانية، إجابات بنوية، معاكسة تماما لعلاقة الطبقة الاجتماعية: المجموعة الأولى من الأسئلة، والتي تتعلق بنوع من التجديد في العلاقات الاجتماعية، وفي الشكل الرمزي للعلاقات الاجتماعية، وهي أسئلة تثير إجابات أكثر تأييدا، كلما صعدنا في السلم الاجتماعي، وفي سلم المستوى التعليمي، وعلى خلاف ذلك، فإن الأسئلة التي تتعلق بالتحويلات الفعلية لموازين القوى بين الطبقات، فهي أسئلة تثير إجابات غير مؤيدة أكثر فأكثر، كلما صعدنا في سلم المستوى الاجتماعي.

باختصار، فإن اقتراح "الطبقات الشعبية طبقات قمعية"، هو اقتراح ليس لا صحيحا ولا خاطئا. هو اقتراح صحيح، من منطلق أنه أمام مجموعة من المشاكل كالتى تمس الأخلاقيات المنزلية، أو تلك المتعلقة بالعلاقات بين الأجيال أو بين الجنسين، هناك توجه للطبقات الشعبية لأن تظهر بأكثر صرامة، من باقي الطبقات الاجتماعية.

وعلى العكس من ذلك، وفيما يتعلق بالمشاكل الخاصة بالبنية السياسية، والتي تضع كرهان المحافظة أو تحول النظام الاجتماعي، وليس فقط المحافظة أو تحول أنماط العلاقات بين الأفراد، فالطبقات الشعبية هي الأكثر تحمسا وتأييدا للتجديد، بمعنى أكثرها تأييدا للتحويلات في البنى الاجتماعية.

ترون كيف أن بعض المشاكل التي طرحت في ماي 1968، والتي طرحت غالبا بشكل سيئ، وهو الشأن مثلا بالنسبة للنزاع بين الحزب الشيوعي واليساريين، فهي مشاكل ترتبط بشكل مباشر بالمشكل المركزي، الذي حاولت طرحه هذا المساء، وهو مشكل طبيعة الأجوبة، بمعنى بالمبدأ الذي على أساسه تم إنتاجها.

التعارض الذي وضعته بين مجموعة الأسئلة التي طرحتها، تعكس في الحقيقة التعارض بين مبدئين اثنين لإنتاج الآراء، مبدأ سياسي خالص، ومبدأ أخلاقي، فذلك، فإن مشكل النزعة المحافظة للطبقات الشعبية ما هو إلا نتاج جهل بهذا التفريق.

إن أثر ترتيب الإشكالية، الممارس من قبل كل تحقيقات سبر الآراء، ومن قبل كل تساؤل سياسي (بداية من الانتخابي)، ناتج من أن الأسئلة المطروحة في تحقيق سبر الآراء ليست الأسئلة نفسها التي تطرح على كل المستجوبين، وبأن الأجوبة لا تؤول، بالنظر إلى الإشكالية التي أجابت عنها فعليا مختلف الفئات المجيبة.

ولهذا فإن الإشكالية المسيطرة، بما فيها قائمة الأسئلة المطروحة منذ سنتين من قبل معاهد سبر الآراء، تعطي صورة، بمعنى أنها تعطي الإشكالية التي تهم أساسا الناس الذين يتحكمون في السلطة، والذين يكونون على علم بوسائل تنظيم نشاطهم السياسي، وهي إشكالية مسيطر عليها بشكل غير عادل من قبل مختلف الطبقات الاجتماعية. وهذه الأخيرة لها القدرة نسبيا على إنتاج إشكالية مضادة.

وفيما يخص المناظرة التلفزيونية بين سرفان شرايبيير، وجيسكار ديستان، طرح معهد سبر آراء أسئلة من نوع: "هل النجاح المدرسي مرتبط بالموهبة، بالذكاء، بالعمل، أو بالجدارة؟"، إن الأجوبة التي تم جمعها كشفت عن معلومة (تم تجاهلها من قبل منتجها) متعلقة بدرجة وعي مختلف الطبقات الاجتماعية بقوانين الانتقال الوراثي لرأس المال الثقافي: الانخراط في أسطورة الموهبة، والارتقاء عن طريق المدرسة، حول العدالة المدرسية، والإنصاف في توزيع المناصب حسب الشهادات... إلخ، كلها مسائل موجودة بقوة لدى الطبقات الشعبية.

يمكن للإشكالية المعاكسة أن تكون موجودة لدى بعض المثقفين، لكنها لا تملك القوة الاجتماعية، رغم أنه تم إعادة ذكرها، من قبل بعض الأحزاب والجماعات.

تخضع الحقيقة الاجتماعية لنفس القوانين التي تخضع لها قواعد النشر الإيديولوجي، فالاقتراح العلمي يشبه فقاعة البابا حول ضبط وتحديد النسل، فلا يخاطب به إلا المهتمين.

نربط فكرة الموضوعية في تحقيق سبر الآراء بمسألة طرح السؤال بالعبارات الأكثر حيادية، حتى نعطي كل الحظوظ الممكنة لكل الأجوبة بالظهور.

في الواقع، فإن تحقيق سبر الآراء يمكن أن يكون أقرب لما يحدث في الواقع، إذا ما أعطينا للناس الوسائل التي تمكنهم من التمتع، كما يتموقعون في الواقع اليومي، بمعنى عوض أن نقول للناس: "هناك من الناس من يؤيد تحديد النسل، ومن يعارضه، وأنتم؟..."، نقوم بعرض سلسلة من المواقف الصريحة، لمجموعات مؤهلة لبناء الآراء ونشرها، بشكل يمكن الناس من التمتع، بالنظر إلى إجابات مشكلة مسبقا.

نتحدث غالبا بلغة "اتخاذ المواقف"، فهذه العبارة تشير إلى عمل "الأخذ"، ومشتقة من فعل "أخذ"، وهو ما يعني أنه هناك مواقف موجودة مسبقا، ثم نأخذها و نأخذها. غير أننا لا نأخذها بشكل عشوائي، بل نأخذ المواقف التي نكون ميالين لاتخاذها، بالنظر لموقعنا في حقل معين.

يهدف التحليل المعمق إلى شرح العلاقات الموجودة بين بنية المواقف التي يتم اتخاذها أو أخذها، وبنية حقل المواقف المحتلة موضوعيا.

إذا كانت تحقيقات سبر الآراء تفهم بشكل سيئ الحالات الافتراضية للرأي العام، وبشكل أدق حركات الرأي العام، فإن ذلك يعود من بين ما يعود إليه، يعود إلى الوضعية التي يتم بها إدراك الآراء، وهي وضعية اصطناعية.

في الوضعيات التي يتم فيها تشكيل الرأي، خاصة في أوضاع الأزمة، نجد أن الناس يكونون أمام آراء مشكلة، آراء مدعمة من قبل جماعات، وهو ما يبرز على أن الاختيار بين مجموعة من الآراء هو اختيار بين هذه الجماعات. وهو أساس أثر التسييس الذي تنتجه الأزمة: لا بد من الاختيار بين جماعات تعرف نفسها سياسيا، كما تحدد أكثر فأكثر اتخاذ المواقف، من منطلق مبادئ سياسية صريحة.

في الحقيقة، ما يظهر مهما بالنسبة لي، هو أن تحقيقات سبر الآراء تعالج الرأي العام كمجرد مجموعة آراء فردية، يتم جمعها في وضعية تكون في عمقها وضعية عزلة، حيث

يقوم الفرد بشكل متملص التعبير وفي عزلة رأياً معزولاً في الوضعيات الواقعية، تعتبر الآراء قوى وموازن الآراء هي نزاعات قوى بين الجماعات.

قانون آخر، يستخلص من هذه التحاليل، كلما زاد اهتمامنا بمشكل ما، كلما كثرت وتعددت آراؤنا حوله، بمعنى أنه لدينا مصلحة ما أكثر في هذا المشكل، مثال ذلك متعلق بالمنظومة التعليمية، فنسبة الإجابات متعلقة حميميا بدرجة القرب من المنظومة التعليمية، واحتمال امتلاك رأي يتفاوت، بالنظر لاحتمال امتلاك السلطة على ما يرى.

الرأي الذي يبرز كرأي، بشكل عفوي، هو رأي الناس الذين يكون لرأيهم وزناً كما نقول. إذا كان لوزير للتربية الوطنية التصرف بناء على سبر للآراء (أو على الأقل من قراءة سطحية لسبر الآراء)، فإنه لن يفعل ما يفعل عندما يتحرك فعلياً كرجل سياسي، بمعنى من خلال المكالمات الهاتفية التي يتلقاها، ومن خلال زيارة هذا المسؤول النقابي أو ذاك، أو هذا العميد أو ذاك... إلخ. في الواقع، هو يتحرك بناء على قوى الرأي المشككة فعلياً، والتي لا تبرز لإدراكه إلا في حال ما إذا كان لهذه القوى القوة، وبأن ملكيتهم لهذه القوة يعود سببها لكون هذه القوى هي قوى مجندة.

وفيما يتعلق باستشراف ما يمكن أن تكون عليه الجامعة في العشر سنوات القادمة، أعتقد أن الرأي المجند يشكل أحسن قاعدة لذلك. ومع ذلك، فإن الحقيقة المعبر عنها من قبل الممتنعين عن الإجابة، والتي لا تمكنهم أحكام بعض الفئات من الولوج إلى موضع الرأي، بمعنى الولوج إلى خطاب مشكل يسعى إلى الاتساق، ويسعى لأن يسمع، ولأن يفرض نفسه... إلخ، لا يجب أن يوصلنا إلى خلاصة مفادها، أنه في وضعيات الأزمة، أن الناس الذين لم يكن لديهم أي رأي، سيختارون عشوائياً: إذا كان المشكل بالنسبة لهم مشكل سياسياً (مشاكل الأجور، وكثافة العمل بالنسبة للعمال)، فإنهم يختارون من حيث الكفاءة السياسية، أما إذا كان الأمر يتعلق بمشكل غير مشكل -بضم الميم وفتح الشين والكاف- سياسياً بالنسبة لهم (العلاقات القمعية داخل المؤسسة)، أو مشكل في طريق التشكيل، فإنهم سيكونون موجهين من النسق اللاشعوري بعمق، للإجراء الذي عادة ما يوجه خياراتهم في مختلف المجالات، من ميدان الجمال إلى مجال الرياضة، وإلى غاية ما يفضلونه اقتصادياً.

تتجاهل تحقيقات سبر الآراء التقليدية جماعات الضغط، والمعطيات الافتراضية التي من الممكن أن لا تعبر عن نفسها على شكل خطاب صريح. لهذا السبب؛ فإن هذه التحقيقات عاجزة عن الإجابة عن أي استشراف منطقي، لما يمكن أن يحدث زمن الأزمة.

لنفترض مشكلاً، كذلك المتعلق بمنظومة التعليم. يمكننا أن نطلب: "ما هو رأيكم في سياسة إدغار فور؟"، إنه سؤال يقترب كثيراً من عمليات سبر الآراء الانتخابية، بمعنى أنه في ظلام الليل، كل الأبقار تكون سوداء: فكل الناس موافقة عموماً، دون أن تعرف أنها موافقة على ماذا، نعرف ماذا يعنيه التصويت بالإجماع، كما جاء في قانون فور بالجمعية الوطنية. بعد ذلك نطلب ما يلي: "هل تؤيدون إدخال السياسة في مؤسسات التعليم الثانوي؟"، هنا نلاحظ انشقاقاً مكشوفاً، وهو الأمر نفسه عندما نطلب: "هل يمكن للأساتذة القيام بالإضراب؟"، ففي هذه الحالة فإن أفراد الطبقات الشعبية، وبتحويل لكفاءتهم السياسية النوعية، يعرفون كيف سيجيبون. يمكننا كذلك أن نطلب: "هل يجب تغيير البرامج؟ هل تؤيدون فرض الرقابة المستمرة؟ هل أنتم مع السماح لأولياء التلاميذ بالانضمام لمجالس الأساتذة؟ هل أنتم مع إلغاء التجميع؟... إلخ"، تحت السؤال: هل أنتم مع إدغار فور؟، كانت هناك كل هذه الأسئلة، والناس اتخذوا موقفاً على مرة واحدة، حول مجموعة من المشاكل التي لا يمكن لاستبيان جيد أن يطرحها في أقل من ستين سؤالاً، وحيث نلاحظ وجوداً لمتغيرات في كل الاتجاهات. ففي الحالة الأولى، تكون الآراء مرتبطة إيجابياً بموقع المجيبين في السلم الاجتماعي، أما في الحالة الأخرى، يكون الارتباط سلبياً، ففي بعض الحالات يكون ذلك بشكل قوي، وفي حالات أخرى بشكل ضعيف، أو لا يكون الارتباط أصلاً. يكفي التفكير في أن الاستشارة الانتخابية تمثل حدود سؤال كهذا: "هل أنتم مؤيدون لـ إدغار فور؟" لفهم أن علماء علم الاجتماع السياسي يمكنهم تسجيل العلاقة التي تلاحظ عادة في كل مجالات الممارسة الاجتماعية، بين الطبقة الاجتماعية والممارسات والآراء، بأنها علاقة ضعيفة جداً، عندما يتعلق الأمر بالظواهر الانتخابية، إلى درجة أن البعض لا يتردد في الوصول لاستنتاج مفاده، أنه لا توجد أية علاقة بين الطبقة الاجتماعية، وواقع الانتخاب لصالح اليمين، أو لصالح اليسار.

إذا كنتم تعتقدون أن استشارة انتخابية تطرح في سؤال تلفيقي واحد، ما لا يمكننا فهمه بعقلانية إلا في حدود مائتي سؤال، وفي أن ما يقيسه البعض بالسنتيمترات، يقيسه الآخرون بالكيلومترات، وبأن إستراتيجية المرشحين تسير على مبدأ طرح الأسئلة بشكل غير صحيح، وعلى اللعب على إخفاء الاختلافات قدر المستطاع، من أجل اصطياد الأصوات التي تطفو وغيرها من الآثار الكثيرة. فإنكم ستستخلصون؛ بأنه يجب ربما طرح السؤال التقليدي حول العلاقة بين الانتخاب والطبقة الاجتماعية بشكل مقلوب، والتساؤل في الوقت ذاته، لماذا نلاحظ وجود هذه العلاقة حتى وإن كانت ضعيفة، والتساؤل في الوقت نفسه حول وظيفة النظام الانتخابي، هذه الأداة التي تسعى بطبيعتها التخفيف من النزاعات والخلافات. ما هو مؤكد، هو أنه من خلال دراسة سير سبر الآراء، يمكننا أن نأخذ فكرة حول الطريقة التي يسير بها هذا النوع من تحقیقات الرأي، ألا وهي الاستشارة الانتخابية، والآثار التي تنتجها. ببساطة وباختصار، كنت أود القول بأن الرأي العام غير موجود، على الأقل بهذا الشكل الذي يقره هؤلاء الذين لهم مصلحة في إقرار وفرض وجوده.

قلت بأنه، توجد من جهة آراء مشكلة، وآراء مجندة، وجماعات ضغط مجندة حول نسق من المصالح المعلن عنها صراحة، ومن جهة أخرى، توجد إجراءات ليست من الناحية المبدئية آراء، إذا كان المقصود بالرأي -كما فعلته طوال هذا التحليل- شيئاً يمكن أن يعبر عنه بخطاب يسعى لتحقيق نوع من الاتساق. تعريف الرأي هذا ليس رأيي حول الرأي، بل هو ببساطة شرح للتعريف الذي وضعه حيز التنفيذ رواد عمليات سبر الآراء، من خلال مطالباتهم الناس باتخاذ موقف حول آراء معبر عنها، ومن خلال إنتاج تجميع إحصائي بسيط لآراء أنتجت هكذا، هذا الشيء المصطنع الذي هو الرأي العام.

أقول وببساطة، إن الرأي العام في قبوله الضمني من قبل الذين يقومون بعمليات سبر الآراء، أو الذين يستخدمون نتائجه، أقول ببساطة إن هذا الرأي العام غير موجود.